

التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر
 Foreign trade and its effective role in promoting exports outside the
 hydrocarbon sector in Algeria

عميد احמידة

جامعة بجي فارس- المدينة/ الجزائر
 hmidains31@gmail.com

غانس حبيب الرحمان

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة /الجزائر
 habib.ghanes@univ-dbk.m.dz

تاريخ النشر: 2023/04/04

تاريخ القبول: 2023/03/07

تاريخ الإرسال: 2022/09/27

الملخص:

إن عملية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصر هام وداعم للنمو الاقتصادي وذلك لما له من آثار ايجابية على الميزان التجاري، كما تمثل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة، والجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول سلك مسلك تنوع صادراتها والاتجاه نحو التخلص من التبعية البترولية لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية وبالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية باعتماد آليات مختلفة، وخير مثال على ذلك العمل على تشجيع التجارة الخارجية، وهذه الورقة البحثية تتناول كيفية مساهمة التجارة الخارجية في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره استراتيجية وطنية لترقية التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، البترول، الصادرات، الاستثمار الأجنبي.

Abstract:

The process of developing exports outside hydrocarbons in the oil-exporting countries is an important and supportive element of economic growth because of its positive effects on the trade balance. Exports represent the main component of the state's hard currency earnings, and Algeria, as a developing and oil-exporting country, is trying to take a path of diversifying its exports and the trend towards getting rid of Petroleum dependency to avoid the effects of economic crises and thus work to promote non-oil exports by adopting different mechanisms, and the best example of this is work to encourage foreign trade, and this research paper deals with how foreign trade contributes to the development of exports outside the

التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

hydrocarbon sector in Algeria, as well as foreign direct investment as a national strategy To promote foreign trade.

Keywords: Foreign trade, oil, exports, foreign investment.

1. مقدمة:

تعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصر-أساسي داعم للنمو الاقتصادي لما له من آثار إيجابية على الميزان التجاري، ميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي كما تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة، والجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول سلك مسلك تنويع صادراتها والاتجاه نحو التخلص من التبعية البترولية لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية وبالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية باعتماد آليات مختلفة، وخير مثال على ذلك العمل على تشجيع التجارة الخارجية.

ويشهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة خصوصا في مجال التجارة الدولية، حيث أضحت هذه الأخيرة العنصر الأساسي للبناء الاقتصادي لأي مجتمع، وبما أن العالم اليوم يسعى بكافة الطرق إلى التوسع في التجارة الخارجية نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها، إضافة إلى أن المناخ الاقتصادي الدولي في تطور مستمر نحو الاتحاد والتكامل الاقتصادي مما دفع بالدول النامية ومن بينها الجزائر مواكبة هذا التطور الحاصل، كما عرف قطاع التجارة الخارجية مؤخرا تذبذبات قوية ومستمرة من خلال تأثره بعوامل خارجية تتمثل في عدم استقرار أسعار البترول وانهبائها إلى أدنى المستويات، هذا من جهة ومن جهة أخرى التأثير بالتضخم الخارجي عبر السلع المستوردة.

ومن الأمور المستجدة في هذا الإطار هو أن المشرع الجزائري قد لجأ إلى سن تشريع يتعلق بترقية الاستثمار، هذا الأخير الذي يحمل في طياته العديد من المحاور المتضمنة في الأساس تحسين الاستثمارات الخارجية عن طريق إتباع سياسات متنوعة تضمنها القانون الجديد للاستثمار رقم 18/22.

ومع المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في المعاملات الاقتصادية الدولية وكذلك في تطوير قطاع الصادرات، ومع تزايد التوجه نحو حرية التجارة للإسراع في عملية الاندماج العالمي خصوصا للجزائر، ومع انتهاج الدولة لعدة سياسات وإجراءات لمواكبة هذا التوجه لترقية الصادرات خارج المحروقات على غرار الخوصصة وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصلاح النظام القانوني والمؤسسي في هذا المجال، أمام هذا الوضع نطرح الإشكال الآتي:

كيف تساهم عملية التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟ وما هي طرق تمويلها؟ وكيف يعتبر الاستثمار الأجنبي استراتيجي وطينة لترقية التجارة الخارجية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات وأخرى سوف نقسم هذه الورقة البحثية إلى النقاط التالية:

2. أساسيات حول التجارة الخارجية:

بعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن اليوم لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، وهذا لتعدد حاجيات الأفراد وتباين توزيع المواد والمنتجات الزراعية والصناعية الاستخراجية بين الدول، مما اوجب قيام التجارة استجابة لتغيير جغرافية النقل والإنتاج والاستهلاك والعلاقات الاقتصادية، وبنيت حرفة التجارة قديما على أساس تبادل السلع عن طريق المقايضة أي سلعة بسلعة وعلى حرية الاستيراد والتصدير البضائع والسلع¹.

والتجارة الخارجية تعتبر أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم ويزداد هذا الاعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد والسوق²، هذا وتعتبر التجارة الخارجية متغير أساسي ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في النمو الاقتصادي الذي يعد في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه.

1.1.2. ماهية التجارة الخارجية:

لقد ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثاني عشر بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى وضرورة تصريف المنتجات التامة الصنع في الأسواق الخارجية، ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والخدمات الأمر الذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة يتم تبادل المنتجات بعضها بالبعض الآخر، وتقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار، لهذا فان التجارة الخارجية تهتم بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص متمثلة في الهجرة الدولية وحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال وهذه العلاقات المتبادلة بين دول العالم تسمى بالمعاملات الاقتصادية الدولية، وانطلاقا مما سبق يمكن أن نعرف التجارة الخارجية كالتالي:

1.1.2. تعريف التجارة الخارجية:

يقنصر معنى التجارة بالمعنى اللغوي على كلمة تغليب المال، كما عرف العلامة ابن خلدون التجارة في مقدمته المشهورة بأنها: "محاولة لكسب بتبعية المال من خلال شراء السلع بالرخيص وبيعها بالغلاء"، ولذا تكون أبسط الأعمال التجارية هو شراء السلع بثمن أكبر ويكون الفرق هو الربح، والمكان الذي يتم فيه تبادل البضائع يعد تقليديا السوق ويتم التفاوض خلال البيع على مقابل معين يتم دفعه عن طريق وسائل التبادل.

¹ محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، البار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1986، ص 08.

² أحمد السريتي محمد، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 03.

التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

لقد استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية التي تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية، وتشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحروب أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج لموادها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها¹.

ومن جهة أخرى يمكن تعريفها على أنها: "مجموعة عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة"، وتتكون من عنصرين أساسيين هما الصادرات والواردات بصورتها المنظورة وغير المنظورة، وتجدر الإشارة إلى التفرقة بين كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

- **التجارة الداخلية:** يتم فيها استخدام النقود المحلية وقواعدها تحددها الحكومة وهي التي تتحكم في تنظيمها وحتى في بعض الأحيان تحدد أسعار بعض المنتجات.

- **التجارة الخارجية:** تحدد عن طريق اتفاقيات ومعاهدات دولية بين الدول مثل المنظمة العالمية للتجارة، أما أسعار المنتجات فتحدد في الأسواق العالمية بناء على قانون العرض والطلب.

2.1.2. أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك مجتمع متقدما أو ناميا، فتلعب التجارة الخارجية دورا هاما في الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فائض في السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات -الاستيراد والتصدير- بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل، العمالة) وعلى الأسواق النقدية والمالية (الأسواق، النقود والصرف الأجنبي)².

كما أن التبادل التجاري بين الدول يترتب عنه ارتفاع مستوى المعيشة واستخدام سلع متنوعة ذات صفات كالمالية لكن يتعذر إنتاجها محليا، وعملت التجارة الخارجية على توزيع العمالة المحلية والعالمية، وأصبحت العمالة تنتقل من مناطق ذات دخل منخفض إلى بلدان ذات دخل مرتفع، كما ساهمت كذلك في انتقال رؤوس الأموال من الدول التي تعطيها فائدة قليلة للدول التي تعطي فائدة أكبر مما جعل كثير من المشاريع الاقتصادية تتركز في الدول المالكة لرؤوس الأموال الكبيرة، كما هو حال اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن تلخيص أهمية التجارة الخارجية في النقاط الآتية:

¹ -Lasary. Le commerce international a la portée de tous. Ouvrage imprimé à compte d'auteur. 2002. p 12.

² طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 14.

غانس حبيب الرحمان، عبيد أحميدة

- جلب العملة الصعبة وبالتالي تسوية ميزان المدفوعات عن طريق تصريف الفائض من الإنتاج المحلي.

- القضاء على ظاهرة البطالة بتوفير مناصب شغل.

- تنشيط استعمال العملة المحلية.

- جلب التكنولوجيا وتطبيق القيم الدولية على الإنتاج المحلي في المناقصة.

- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول.

- هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فهذه الأخيرة وما ينتج عنها من ارتفاع في مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه.

- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الاقتصادية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية ومالها من آثار على الميزان التجاري، وقياس الأهمية بالنسبة للتجارة الخارجية تأخذ كمؤشر نصف مجموع الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الخام ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية ويسمى أيضا بدرجة الافتتاح للاقتصاد الوطني¹، إلا هذه النسبة لا تعكس في حد ذاتها درجة التطور والتخلف الاقتصادي لدولة ما، إذ يمكن لدولة نامية وأخرى متقدمة أن تكون لهما نفس النسبة وعموما نجد هذه النسبة كبيرة في الدول النامية التي قد تلجأ إلى الاقتراض لتمويل وارداتها.

3.1.2. أدوات سياسة التجارة الخارجية والمشاكل التي تواجهها:

1.3.1.2. أدوات سياسة التجارة الخارجية:

تستخدم الدول بعض الأدوات والوسائل لتطبيق السياسة التي تناسبها وتكون هذه السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد، وعليه يميز بين الوسائل السعرية، الكمية والتنظيمية.

- **الوسائل السعرية:** وهي التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الواردات والصادرات ويكون ذلك عن طريق:

¹ Michel Zerbato, Macroéconomie élémentaire, Armand colin, France ,1996, p84.

التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

***الرسوم الجمركية:** وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة عن السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية سواء كانت صادرات أم واردات، ويطلق عن مجموعة النصوص المنظمة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم التعريفية الجمركية¹.

***الإعانات:** والغرض منها هو تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الإعانات قد تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية والتسهيلات المختلفة، وخير على مثال ذلك ما قامت به إدارة الجمارك مؤخرا في الجزائر من خلال اتخاذ إجراء يعد الأول من نوعه يتمثل في مساعدة المصدرين للمنتوج المحلي من خلال تنقل أعوان الجمارك إلى مقر وجود المنتوج والقيام بجميع الترتيبات والإجراءات الجمركية مسبقا من أجل تسهيل عملية الاستيراد إذ يبقى عن المصدر فقط تجهيزها في حاويات وتصدر مباشرة، كما يمكن أن تكون الإعانات في شكل مباشر ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يدفع على أساس نوعي أو قيمي.

***سعر الصرف:** ويقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل الصادرات والواردات مما يترتب عليه من انخفاض في ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية.

- **الوسائل الكمية:** من أهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال نظام الحصص ونظام التراخيص الاستيراد:

*** نظام الحصص:** يقصد به النظام الذي تحدد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة معلومة من الزمن، ولهذا النظام آثار اقتصادية إذ يؤدي إلى تفاوت بين الثمن في الداخل والخارج، مما يخلق فرصة للحصول على الربح فالأمر يتحدد على كيفية تنظيم نظام الحصص وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام، وهناك طرق عديدة لتطبيق نظام الحصص نذكر من بينها (نظام الحصة الإجمالية، نظام الحصة الموزعة، نظام الحصة الضريبية).

*** نظام تراخيص الاستيراد:** ويتبلور هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من الجهة الإدارية المختصة لذلك، والتي تمنح هذه التراخيص في حدود الجهة المقررة بلا قيد ولا شرط كما يحق لحامل رخصة الاستيراد أن يستورد السلع التي حددت كميتها على أساس نصيب المستورد من واردات نفس السلعة في فترة ماضية، والغرض من نظام تراخيص الاستيراد هو منع الاندفاع إلى

¹كامل البكري، الاقتصاد الدولي-التجارة والتمويل، البار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 85.

غانس حبيب الرحمان، عبيد أميمة

الواردات خصوصا إذا كانت سلع ترفيهية مع محدودية كمية العملات الأجنبية التي بحوزة الدولة، بالإضافة إلى محاولة المحافظة على التوازن بين الصادرات والواردات وخلق نوع من المساواة بين المستوردين¹.

- **الوسائل التنظيمية:** إن الإطار التنظيمي الذي تتحقق في نطاقه المبادلات التجارية ينطوي على عدد من المواضيع المتصلة بالسيادة التجارية، وبالتالي بتخطيطها ولعل أهم ما يمكن التطرق إليه في هذا الصدد هي المعاهدات التجارية واتفاقيات الدفع والتكتلات الاقتصادية.

* **المعاهدات التجارية:** تعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أمحزتها الدبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية التي تعتبر تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين، وتتضمن الإشارة إلى الإجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم أو بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين، وكذلك من أجل تنظيم العديد من المسائل الاقتصادية كذلك المتعلقة بالنقل والحد من الازدواج الضريبي.

* **اتفاقيات الدفع:** هي اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، فتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدين بالقيود في حساب مقايضة المدفوعات ومنتجات كل منها على الأخرى، إضافة إلى انه يحدد العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له.

* **التكتلات الاقتصادية الدولية:** وتظهر كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية ومحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول وتتخذ عدة أشكال، فنجد منطقة التجارة الحرة أين تلترم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من دول الأطراف في الاتفاقية، مثل منطقة التجارة الحرة الأوروبية، ونجد كذلك الاتحاد الجمركي ويتفق مع الشكل السابق من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفات الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج، ونجد شكل آخر يتمثل في الاتحاد الاقتصادي وهو تعاون بين مجموعة من الدول الأعضاء وإلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية وتحرير حركات رؤوس الأموال بالإضافة إلى إنشاء المشروعات، كل ذلك بغرض إنشاء هيكل اقتصادي متكامل بين الدول.

وكأمثلة عن التكتلات الاقتصادية الدولية نجد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منظمة العمل الدولية، منظمة التنمية والزراعة...الح، والجزائر كغيرها من الدول عملت على تحرير تجارتها الخارجية لمواكبة عملية الإنتاج الدولي والتي تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية العميقة بهدف الانفتاح على الخارج لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وفي إطار تدهور وتدني أسعار المحروقات عملت الجزائر كغيرها من الدول على وضع مجموعة من الإجراءات للنهوض بالاقتصاد الوطني من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرضية، من خلال منح حزمة من التحفيزات الممنوحة

¹ عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الرابعة، مصر، 1998، ص 259.

التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

للمصدرين التي تبقى أكثر ما يقال عنها بالمتشمة، زيادة إلى إنشاء العديد من الهيئات التي تعنى بالاهتمام بمجال تطوير التجارة الخارجية مثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين وغيرها.

2.3.1.2. عوائق ومشاكل التجارة الخارجية:

قد يصادف التجارة الخارجية مجموعة من العقبات والعوائق التي تؤثر على قدرة الدولة على التصدير للخارج وعلى جاذبية الاستيراد من الخارج بدلا من الحصول على السلع من الأسواق والمصادر المحلية، وكذلك تؤثر حدة المشكل على العديد من عمليات التجارة الخارجية الأخرى مثل السياحة والتأمين والنقل، من خلال ذلك كله تتأثر قدرة البلد التصديرية والاستيرادية معا وهو ما من شأنه أن ينتقص من قيمة أهمية التجارة الخارجية باعتبارها من القطاعات الحيوية في أي مجتمع، والعوائق التي تواجه التجارة الخارجية تصنف إلى نوعين:

* المشاكل المحلية أو الداخلية للتجارة الخارجية:

وترتبط هذه المشاكل بطبيعة الهيكل الاقتصادي لدولة معينة حيث تتصل هذه العقبات عادة بالإنتاج الوطني والتمويل والمدفوعات الدولية والنقل، فبالنسبة للمشاكل المرتبطة بالإنتاج المحلي الذي يعتبر الشريان الممول للتجارة الخارجية وهو الدخل الأساسي لتنمية أو إضعاف طاقة الدولة التصديرية ويعتبر من العوامل التي يمكن عن طريقها تحديد نهج الدولة (مصدرة أم منتجة)، والمشاكل المرتبطة بالإنتاج المحلي قد تعود إلى:

-نقص مستلزمات الإنتاج.

-تدني مستوى جودة المنتجات.

-ارتفاع تكاليف الإنتاج.

-اختلال هيكل الإنتاج التصديري.

أما المشاكل المرتبطة بالتمويل هنا وجب التفريق بين تمويل الناتج المحلي والتمويل المرتبطة بالتجارة، فمشكلة تمويل الناتج المحلي هي من أهم المشاكل التي تصادف الإنتاج المحلي، ولعل خير مثال على ذلك ضعف سياسة التخطيط التي تنتهجها الدولة في سبيل ذلك، الأمر الذي شهدته الجزائر مؤخرا خاصة في منتج البطاطا حيث كثر الإنتاج واتجهت الدولة مباشرة إلى سياسة التصدير دون مراعاة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع رهيب في سعر هذا المنتج وهذا راجع لغياب سياسة التخطيط، وكذلك يرجع الأمر إلى تقاعس الدولة في البحث على الأسواق التي تصدر لها هذه المنتجات وخاصة الدول الإفريقية.

أما المشاكل المتعلقة بتمويل التجارة فهي القضية والعنصر الأساسي الذي يقيد من قدرة الدولة النامية على توسيع نطاق تجارتها الخارجية، فلتحافظ كفاءة خدمات التمويل المرتبطة بالتجارة والمدفوعات قد أثر سلبا على تجارة الدول وذلك من خلال التأثير على المنافسة الفعالة مع المصدرين من الدول الأخرى بالدرجة الأولى، ومن

غانس حبيب الرحمان، عبيد أمحمد

جهة ثانية فإن اضطراب اعتماد صغار المصدرين على مواردهم الذاتية في ظل نقص التمويل المتاح قد جعلهم أقل قدرة على طرح منتجاتهم بأسعار تنافسية أو تمويل أي توسع منتظر في حجم صادراتهم¹.

بالحديث عن الدولة الجزائرية وبالخصوص عن مشاكل الصادرات خارج المحروقات فإنه على الرغم من التوجه نحو الرفع من قيمة الصادرات غير النفطية إلا أنه لا بد من الإشارة إلى جملة المشاكل التي مازالت تعترض التوسع في العملية التصديرية والوقوف دون إمكانية الاستفادة من آثارها الإيجابية على نمو الاقتصاد الوطني وتمثل في:

- المشاكل على المستوى الجزئي والمتمثلة في الضعف الذي تعاني منه المؤسسة الجزائرية على مستوى الإنتاج والجودة وكذلك قنوات التوزيع وغيرها.

- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي المتمثلة في عدم وضع معالم استراتيجية للتصدير وكذلك انعدام الخبرة وسوء استخدام التكنولوجيا.

- المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي المتمثلة في التواجد التجاري غير المنتظم في الأسواق الخارجية سواء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات زيادة إلى عدم وضوح مهام الهيئات المكلفة بترقية الصادرات.

لكن ما يلاحظ أن المشرع الجزائري قد سلك توجهاً نحو التقليل من هته المشاكل المذكورة أعلاه من إصداره للقانون رقم 22-18² المتعلق بالاستثمار والذي حمل في طياته العديد من المستجدات في هذا الخصوص، خاصة مع صدور المراسيم التنظيمية المطبقة له.

* المشاكل والعقبات الخارجية:

تتعلق التجارة بمؤشرات ومتغيرات دولية خارجية تؤدي إلى خطورة تتصل بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي ومن ثمة فإنها لا تقع تحت رقابة أو تأثير الاقتصاد الوطني، ويتم التعامل مع هذه العقبات كمعطيات أو واقع من العسير أن تغيره الدولة بإرادتها المنفردة، وذلك على خلاف المشاكل الداخلية التي تتعامل مع متغيرات تخضع لتأثير الاقتصاد الوطني، ومن أهم المشاكل الخارجية نذكر:

- **المشاكل المرتبطة بالأسواق الخارجية:** إن استبدال الخطط التبعية الاستعمارية بخطط التبعية الاقتصادية من الدول المتقدمة بنيت عليها تقسيم السوق العالمية إلى مركز و إطراف، مركز تحتله الدول المتقدمة وأطراف تشغلها الدول النامية وهذه الأخيرة تعتبر مستودعا رئيسيا للثروات الطبيعية والمواد الخام في العالم وتعتبر سوق للتصدير نحو ثلاثة أرباع (4/3) العالم وبالتالي أصبح ينظر إليها بأنها مجرد حقول أو مناجم أو غابات للمواد

¹ بوكوتة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2012، ص 67.

² القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 50 صادرة بتاريخ 28 جويلية 2022.

التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

الخام وسوق رائجة لتصرف منتجاتها، وكذلك الحال بالنسبة لصادرات الدول النامية لا تتسم بالتخصص الشديد فحسب وإنما أيضا بعدم تنوع أسواقها إذ أنها إما توجه لتغذية صناعات دول متقدمة معينة إن كانت في شكل مواد خام أو تخصص مباشر لاستهلاك شعوب هذه الدول (إن اتخذت شكل سلع غذائية).

- اختلاف مشاكل تقلبات أسعار الصرف الأجنبي:

حيث بعد سعر الصرف انعكاسا للعلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الوطنية ورمزا لكل دولة يظهر درجة قوتها أو نفوذها الاقتصادي والعالمي، حيث تحدث هذه التقلبات حركات نمو وانكماش في قيم الصادرات والواردات ولا شك فإن هذا الاختلاف سوف يترتب عليه عدم الاستقرار في أحوال التمويل الدولي في العالم.

- **اختلاف مشاكل الخاصة بالنقل الخارجي:** إن العراقيل التي يتلقاها المصدرون أو المستوردون من خلال التعامل مع قطاعي النقل الخارجي يختلف عن طبيعة المشاكل الخاصة بالنقل المحلي، من جهة أن النقل الدولي لا يقع تحت سيطرة دولة المصدر أو المستورد ومن ثم فلا تملك سلطات عليه ومن أهم المشاكل المتعلقة بالنقل الخارجي:

- صعوبة الحجز في الميعاد الملائم.
- تأخر وصول البضائع إلى التاجر.
- مشاكل مرتبطة بالموائى الأجنبية كحدوث حالة تكديس في موائى الدول الأجنبية.
- احتكار أساليب النقل الدولي كالتحكم في سعر خدمة النقل ودرجة جودتها ومواعيدها¹.

3. الاستثمار الأجنبي استراتيجية وطنية لترقية التجارة الخارجية:

بالنظر إلى أهمية الاستثمار لاسميا الأجنبي في خلق ديناميكية تنموية في البلاد وفي جميع المجالات، وفي إطار سياسة تشجيع وتطوير الاستثمار الأجنبي في البلاد فإن هذا الأخير يعتبر إحدى أهم الموارد المالية التي تراهن عليها مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء في تحقيق التنمية، ذلك لأن الدول الأكثر جاذبية لهذه الاستثمارات تعتبر الأكثر حظا في تحقيق النمو، ولقد أصبحت هذه الظاهرة الاقتصادية التي تميز نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين على غرار تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والعملة، والجزائر بلد اقتصادي منفتح كباقي دول العالم وذلك نتيجة الإجراءات والسياسات التصحيحية التي انتهجتها منذ الاستقلال، حيث تعتبر الجزائر بمثابة ورشة اقتصادية ضخمة وكبيرة مستقطبة لأنظار أصحاب المشاريع والاستثمارات.

¹ بوكوتة نورة، مرجع سابق، ص 70.

غانس حبيب الرحمان، عبيد أمحمد

وفي هذا الصدد ومن أجل تنظيم الاستثمارات الأجنبية قامت الجزائر بوضع قانون استثماري -22-18- يحفز الاستثمارات الخاصة والأجنبية وذلك لدعم النمو الاقتصادي بها، وتهدف استراتيجية الاستثمار الأجنبي في الجزائر وخاصة المباشر منها إلى إقامة قطاع حيوي ونشط بالنظر إلى انه القطاع الذي يقود عملية التنمية ولفك عملية الاعتماد على إيرادات البترول، ولمعرفة ذلك سنتطرق من خلال هذا المحور إلى تحديد الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ثم نتطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف المرجوة منه، وختاماً نتطرق إلى تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

1.3. الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إن السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية أواخر الثمانينات لم تنجح في دفع عجلة التنمية، وتزامن ذلك مع تفاقم عدة مشاكل اقتصادية أهمها ارتفاع معدل التضخم والبطالة واختلال توازن المدفوعات وتفاقم الديون الخارجية خاصة بعد أزمة البترول العالمية لسنة 1986، بالإضافة إلى التحديات الخارجية من خلال تصاعد حدة العولمة وضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي، في هذا الظرف بذلت الجزائر جهوداً معتبرة قصد مواكبة تلك التحولات، حيث باشرت عدة إصلاحات اقتصادية في إطار التوجه نحو الاقتصاد الحر عم طريق إحلال السوق والمنافسة محل الاقتصاد الموجه، وذلك من خلال تحرير التجارة وزيادة مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر¹، في هذا الإطار وضعت الجزائر عدة قوانين لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر وترقيته وهي كالتالي:

1.1.3. قانون النقد والقرض:

صدر هذا القانون سنة 1990 تحت رقم 10/90 والذي يتعلق بإعادة تنظيم النظام النقدي والبنكي وكذلك تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، كما أكد كذلك على مجموعة من المبادئ الذي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر، الأمر الذي أعطى دفعا قويا باتجاه حرية تنقل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية، ومن أهم ما يسجل على هذا القانون هو انه أكد على:

-حرية الاستثمار في مختلف المجالات المرخص بها.

-قبول الجزائر لمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.

-التأكيد على مبدأ المساواة بين المستثمرين.

-التخلي نهائياً على شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل أرباح رأس المال.

¹ ناصر مراد، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، العدد 01، 2008، ص 22.

التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

2.1.3. قانون المحروقات:

صدر هذا القانون سنة 1990 تحت رقم 21/91 الخاص بمجال النفط والغاز المعدل للقانون رقم 14/86 الخاص بالمحروقات، ويتعلق قانون المحروقات بتنظيم التنقيب، الاستكشاف، الإنتاج ومختلف العمليات التجارية في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، لذلك فتح المجال للشركات البترولية الأجنبية للاستثمار في قطاع المحروقات.

3.1.3. القانون المتعلق بالاستثمار لسنة 1993:

صدر هذا القانون بموجب المرسوم التشريعي رقم 12/93 بتاريخ 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار، وأكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النفط والقرض السابق ذكره، كما يتضمن في طياته العمل على تنظيم وتشجيع وتطوير الاستثمار الأجنبي والمحلي، وبالتالي يكرس هذا القانون الافتتاح والتكيف مع المتغيرات العالمية، كما تضمن كذلك مختلف القواعد المنظمة لنشاط المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى مختلف الحوافز الضريبية والجمركية والضمانات والتسهيلات الممنوحة لهم، وفي هذا الإطار تم إنشاء هيئة ترقية ومتابعة الاستثمارات APSSI كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات والأبحاث وكذلك متابعة مدى احترام المستثمرين للالتزاماتهم.

قد هدف أساسا هذا القانون إلى توسيع مشاركة رأس المال المحلي الخاص والأجنبي لإنجاز برامج الاستثمارات التي تحقق الأولويات التي حددتها الدولة والخاصة بخلق فرص عمل وترقية الصادرات خارج المحروقات وإشباع الحاجيات الأساسية للسوق الوطنية مما يمكن من تقليص درجة التبعية للأسواق الخارجية¹.

4.1.3. الأمر 03/01 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار:

صدر بموجب الأمر 03/01 بتاريخ 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، والذي يعمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية ومسايرة التحولات المتسارعة دوليا، لذلك جاء هذا الأمر ليؤكد على:

توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار عملية المخصصة.

منح المستثمرين الأجانب عدة حوافز مالية وجبائية وجمركية من خلال تبني أربع مبادئ هامة (مبدأ حرية الاستثمار، رفع القيود الإدارية عليه، عدم الالتجاء إلى التأميم، حرية تحويل رأس المال والفوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي)¹.

¹ حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي، دراسة حالة الجزائر، (1998-2008)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011/2010، ص 148.

غانس حبيب الرحمان، عبيد أحميدة

كما تم تعديل هذا الأمر بموجب الأمر 06/08 المؤرخ في 15 أكتوبر 2006 وركز على:

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثماري من 30 يوم إلى 72 ساعة.

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير ملف الاستثمار.

5.1.3. القانون رقم 09/16 لسنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار:

جاء هذا القانون نتيجة التحديات الراهنة التي تواجهها الدولة الجزائرية جراء اهتراء وتدني أسعار المحروقات، الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية إلى تقنين تشريع جديد يواكب هذه الظروف وهو ما تجسد فعلا من خلال إصدار القانون رقم 09/16²، هذا القانون ركز على جملة من النقاط الهامة منها ما يتعلق ب:

- المزايا الممنوحة للاستثمارات المحلية منها والأجنبية خاصة ما يتعلق بالرسوم الجمركية والتحفيزات الجبائية.
- توسيع الضمانات الممنوحة للاستثمارات لاسيما تلك المتعلقة بتحويل رأس مال المستثمر والعائدات الناجمة عنه.
- توسيع مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهو ما نصت عليه المادة 26 من القانون 09/16، وكذلك نص على المراكز التي تنشأ لدى الوكالة المتمثلة في 04 مراكز وهي:

- مركز تسيير المزايا.

- مركز استيفاء الإجراءات.

- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات.

- مركز لترقية الإقليمية.

6.1.3. القانون رقم 18/22 لسنة 2022 المتعلق بالاستثمار:

ويهدف هذا القانون الى "تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم والانظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الانشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الوطنيين أو الأجانب، مقيمين كانوا أو غير مقيمين"، وترمي أحكام هذا القانون إلى "تشجيع الاستثمار بهدف تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية و ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة وكذا تهمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية و إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار و اقتصاد المعرفة"، هذا الى جانب "تعميم استعمال التكنولوجيات

¹ محمد يوسف، مضمون أحكام الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تطوير الاستثمارات الوطنية والأجنبية، مجلة الإدارة، العدد 23، الجزائر، 2001، ص 22.

² القانون رقم 09/16 المؤرخ في 3 غشت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46 الصادرة بتاريخ 03 غشت 2016.

التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

الحديثة و تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية و تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير".

ويرسخ هذا القانون "حرية الاستثمار"، وكذا "الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات"، وعليه، يتضمن إنشاء لجنة وطنية عليا للطعون المتصلة بالاستثمار، لدى رئاسة الجمهورية، تكلف بالفصل في الطعون التي يقدمها المستثمرون، كما يتضمن كذلك مراجعة دور المجلس الوطني للاستثمار و منحه مهمة وحيدة تتمثل في اقتراح استراتيجية الدولة في مجال الاستثمار والسهر على تناسقه التام وتقييم تنفيذه، بالإضافة الى إعادة تشكيل الوكالة الوطنية للاستثمار وتغيير تسميتها الى "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار" – المادة 18 منه- مع منحها دور المروج الحقيقي والمرافق للاستثمارات داخل الوطن و خارجه، هذا الى جانب إنشاء شبك وحيد ذي اختصاص وطني بصفته منسقا وحيدا للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، بما يسمح بالتكفل الأمثل بهذه المشاريع الاستثمارية.

2.3. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه:

على الرغم من أهمية صياغة تعريف للاستثمار إلا أن الملاحظ في الكثير من قوانين الاستثمار الداخلية للدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية أنها لازالت محل خلاف في تحديد المعنى المقصود بالاستثمار، وهذا الأخير ينطوي على جملة من الأهداف والغايات سواء بالنسبة للمستثمرين الأجانب أو بالنسبة للدولة المستثمر فيها.

1.2.3. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر جزء من الاستثمار الدولي ويقصد بهذا الأخير تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها سواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول أو لشركة واحدة أو لعدة شركات، ويعرف كذلك على انه مساهمة رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى، وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة، استرجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة شركاء أجنب، والاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالات الابتدائية عند إنشاء مؤسسة¹.

بالنسبة لصندوق النقد الدولي فيعرف الاستثمار الأجنبي على أنه نوع من أنواع الاستثمار الذي يعكس هدف كان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر ببنفوذ أكثر في إدارة المؤسسة، أما هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فتعرفه على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في

¹ R. Bertrand. Economie Financière International, EDPUF, Paris, 1997, p 91.

غانس حبيب الرحمان، عبيد أحميدة

قطر آخر، أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فتعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة وتأثير يسمح له بإدارة وحدة أعمال خارج بلده الأصلي¹.

وبالرجوع إلى تعريف الاستثمار الأجنبي في ظل التشريع الجزائري فنجد أن المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 15/10/1993 المتعلق بترقية الاستثمار لم يحدد تعريف صريحا للاستثمار لكن باستقراء المادة 02 منه يمكن استخلاص تعريف مضمونه أن الاستثمار الأجنبي يقصد هو عبارة عن رأس مال مستخدم في تنشئة وتمية القدرات وإعادة التأهيل والهيكلية التي تنجز في شكل حصص من رأس مال أو حصص عينية يقدهما أي شخص طبيعي أو معنوي، ثم تدارك المشرع الجزائري الوضع في ظل الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ليفصح بنص صريح مخصص لتعريف الاستثمار وهو نص المادة 02 منه التي تنص على انه يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يلي:

-اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

-المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

-استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.

وهو نفس التعريف الذي نص عليه القانون 09/16 المؤرخ في 03 غشت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار في نص المادة 02 إلا انه حذف الفقرة الأخيرة وأخرجها من إطار مفهوم الاستثمار (الخصوصية).

غير القانون رقم 22-18 قام بالتمييز بين المستثمر وصور الاستثمار حيث نص في المادة 05 منه على

انه:

المستثمر: كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبيا، مقيماً أو غير مقيم، بمفهوم التنظيم الخاص بالصرف، ينجز استثماراً طبقاً لأحكام هذا القانون.

استثمار الإنشاء: كل استثمار منجز من أجل إنشاء رأسمال تقني من العدم باقتناء أصول بغرض إنشاء نشاط إنتاج السلع و/أو الخدمات.

استثمار التوسع: كل استثمار منجز بهدف رفع قدرات إنتاج السلع و/أو الخدمات عن طريق اقتناء وسائل إنتاج جديدة تضاف إلى تلك الموجودة، لا يخول اقتناء تجهيزات تكميلية ملحقة و/أو مرتبطة طابع التوسع للاستثمار. وكذلك هو الشأن بالنسبة لاقتناء تجهيزات تجديد أو استبدال ماثلة لتلك الموجودة.

¹أبا عبد القادر وأجري خيرة، الامتيازات الجبائية ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، العدد الثاني، سبتمبر 2014، ص ص 14-15.

التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

استثمار إعادة التأهيل: كل استثمار منجز يتمثل في عمليات اقتناء سلع وأو خدمات موجهة لمطابقة العتاد والتجهيزات الموجودة من أجل معالجة التأخر التكنولوجي أو بسبب الاهتلاك لقدمها والتي تؤثر عليها من أجل رفع الإنتاجية أو إعادة بعث نشاط متوقف منذ ثلاث (3) سنوات على الأقل.

ومن خلال مجمل التعريفات السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للاستثمار الأجنبي فهو: " ذلك النوع من أنواع الاستثمارات الدولية، يتضمن تحويلات مالية وتقنية بهدف إقامة مشروع إنتاجي، إذن هو حركة من حركات رؤوس الأموال على المدى الطويل، وبصفة عامة يتشكل الاستثمار الأجنبي من حصص رأسمال، إعادة استثمار الأرباح، قروض ما بين الشركات ومن المتوقع أن يجلب معه عمالة فنية متدربة تساهم في زيادة خبرة العمالة المحلية وجلب التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى أنها تساهم في خلق فرص عمل¹.

2.2.3. أهداف الاستثمار الأجنبي:

تنقسم أهداف الاستثمار الأجنبي إلى نوعين من الأهداف، فهناك أهداف المستثمرين الأجانب وهناك أهداف الدولة المستثمر فيها.

1.2.2.3. أهداف المستثمرين الأجانب:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع الشركة تسويقها في موطنها.
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول المستثمر فيها من أجل جلب الاستثمار الأجنبي إليها.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.
- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية، لأنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.

¹ بابا عبد القادر وأجري خيرة، مرجع سابق، ص 15.

غانس حبيب الرحمان، عبيد أمحمد

- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها، على سبيل المثال أجرة العامل في الدول النامية تكون أقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعياً¹.

2.2.2.3. أهداف الدولة المستثمر فيها:

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة بديل عن القروض الأجنبية في التمويل الدولي، كما أصبحت الجزائر تولي أهمية كبيرة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظراً للفوائد التي يمكن أن تحققها والمتمثلة في:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً بديلاً للمديونية بحيث لا يتطلب أي التزامات بالدفع من طرف الدولة المضيفة كما يجنبها مصاعب تسيير الديون الخارجية، بالإضافة إلى جدية الشركات الأجنبية إذ تكون فرص نجاحها كبيرة، بينما عدم فعالية القروض الخارجية بحيث قد يكون استخدامه غير أمثل وموجه للاستهلاك العام.

- يعمل على تقليص حجم البطالة من خلال فرص العمل التي تتيحها وذلك بزيادة حجم الاستثمارات، وتوقف قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل على ممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة والبيئة التنظيمية التي تعمل فيها بالإضافة إلى مستوى ومهارة قوة العمل في الدولة المضيفة.

- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تدعيم التجارة الخارجية من خلال اتجاهه للاستثمار في الصناعات للتصدير خاصة تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.

- يسمح للدولة المضيفة باكتساب السمعة الطيبة على المستوى الدولي مما يعمل على جلب المزيد من الاستثمارات في المستقبل.

- يعد وسيلة مكتملة للاستثمارات الوطنية الحكومية والخاصة، ذلك أن زيادة هذا الاستثمار يقلل من الضغط على المدخرات المحلية من خلال إقامته للمشاريع الاقتصادية ويعوض بها النقص الحاصل في استثماراتها المحلية².

- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية وخلق أسواق جديدة للتصدير.

3.3. تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إن التشخيص لخصائص بيئة الاستثمارات الأجنبية بالجزائر يسمح باستخلاص نقاط القوة والضعف في جوانب المناخ الاستثماري وذلك كالتالي:

¹ محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، ص 124.

² ناصر مراد، مرجع سابق، ص ص 79-80.

التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

1.3.3. المؤهلات:

- تتمتع الجزائر بمؤهلات طبيعية خاصة من حيث الموقع الجغرافي الملائم والثروات الباطنية المعتبرة واتساع حجم السوق.

- الإرادة السياسية القوية للنهوض بمناخ الاستثمارات وتأهيله وفق متطلبات جذب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، ويمكن أن نلمس ذلك من عدة نواحي (الناحية التشريعية، محاربة الفساد، توفير البنية التحتية الملائمة، إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية...الخ)

- المنظومة القانونية المحفزة جدا والمتضمنة أهم الضمانات والتسهيلات والتحفيزات التي يرغب فيها المستثمرون الأجانب.

- البنية التحتية التي عرفت إعادة تأهيل كبيرة وتوسعت مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.

- الاستثمار الكبير في الجانب السياسي والمؤشرات الكلية للاقتصاد وتحسين الوضعية الأمنية بشكل ملحوظ وواضح¹.

- انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وعقد الشراكة الأورو متوسطية الأمر الذي سيوسع من آفاق التصدير ويفرض مجالات لنجاح المشاريع الاستثمارية، بالإضافة لما تملكه من مؤهلات طبيعية وصناعية.

- الإنتاج الفلاحي المتنوع وخاصة في الآونة الأخيرة خلق ثروة كبيرة من المواد الأولية مما يفتح المجال للاستثمار الأجنبي.

2.3.3. معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر المتعلقة بتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي وآخرها إصدار قانون ترقية الاستثمار، القانون رقم 18-22 المؤرخ في 24 يوليو 2022 بالإضافة إلى مختلف الحوافز الممنوحة قصد الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن ما يلاحظ هو ضعف التدفقات الواردة من ذلك الاستثمار، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود عدة عقبات تقف وتحول دون جذب الاستثمار الأجنبي نحو الجزائر قد تعود إلى:

1.2.3.3 العراقل المادية:

تشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي- لإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي وهي المحرك الأساسي لازدهار أي اقتصاد في العالم، ومن ثم أصبحت عملية إصلاحها حتمية لا بديل لها، ولا مفر منها

¹حمدي فلة وحمدي مريم، الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين التنفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة الفكر، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 339.

غانس حبيب الرحمان، عبيد أمحمد

بالنسبة للسلطات العمومية، حيث أن سير هذه المنظومة في الجزائر يكشف عن انحرافات إذا ما قورن الجهاز المصرفي للبلدان المتقدمة أو حتى في الدول ذات المستوى المتقارب من المستوى الجزائري، ومن أبرز ما يعرقل البنك والمستثمرين هي :

- غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات

- غياب المؤسسات المالية المختصة.

- قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار كقروض الإيجار والقروض طويلة الآجال.

- يستغرق البنك وقتا طويلا يقارب السنة في حني يتراوح في تونس مثلا بين 3 و 4 أشهر.

- يشترط البنك ضمانات باهضة من المقاول قد تصل أحيانا إلى ضعف قيمة المشروع.

- عدم قدرة البنك على تمويل المشروع بالعملة الصعبة نظرا لندرتها وعدم توفر البنك على خطوط القرض الكافية، إضافة إلى قلة الإيداعات والتوظيفات البنكية¹.

2.2.3.3 العراقيل الطبيعية والإدارية: ويمكن حصرها في:

-مشكل العقار حيث يعتبر العقار الصناعي من أهم الشروط لتحقيق الاستثمار الوطني والأجنبي إلا انه من الصعب الحصول عليه نظرا لقلّة الأراضي المخصصة لهذا الغرض وتكلفتها والمضاربة عليها، بالإضافة إلى كل المشاكل التي تعترض العقار الصناعي وإجراءات وتعقيدات الحصول عليه.

-انتشار مظاهر الفساد ممثلة في الرشوة والوساطة والمحسوبية والتعصب رغم الجهود المبذولة لمحاربتها.

- تشكل البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين الخواص، وكذا سوء تسيير الإدارة وتميزها بالتحفيز والمحسوبية، حيث يسجل بطئ شديد في إصدار القرارات التنفيذية للقوانين وكذا نظام التراخيص المسبقة التي تشكل عائقا في وجه المستثمر، وهذا ما يستدعي تكوين إطارات إدارية أكثر كفاءة دون نسيان الإفراط في طلب الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمار، الأمر الذي يرهق المستثمر ويجعله يتخلى عن فكرة الاستثمار في الجزائر، وحسب تقارير قياس أنظمة أنشطة الأعمال التي يصدرها البنك الدولي على العديد من اقتصاديات العالم - 190 دولة-، فإن الجزائر لا تزال تحتل مراتب متأخرة فيما يخص تسهيل الإجراءات الإدارية لبدأ نشاط الأعمال مقارنة بغيرها من الدول العربية.

لذلك يجب العمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي ونأمل على أن النصوص القانونية الأخيرة التي صدرت تطبيقا لقانون الاستثمار رقم 18-22 أن تعمل على تحفيزه، وبالتالي كلما انطوت على قانون موحد للاستثمار واضح وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة وبه الضمانات الكافية من عدم مصادرة

¹ قويدري كمال وبلغيث أمينة، محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الإبداع، العدد 01، 2021، ص 539.

التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

وعدم تأميم وكفالة حرية تحويل الأرباح للخارج، وحرية دخول وخروج رأس المال، وهو الأمر الذي سوف يؤدي فعلا إلى جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

4. خاتمة:

إن للتجارة الخارجية مكانة جد مرموقة في السياسة الاقتصادية فهي ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الاقتصادي وماله من تأثير بصورة مباشرة على مؤشرات النمو الاقتصادي، كل هذا بالاعتماد على الآليات والأدوات المناسبة والفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المتوخاة من ورائها.

والدولة الجزائرية على غرار باقي دول العالم تسعى بكافة الطرق والوسائل المتوفرة لديها من أجل تطوير سياستها الخارجية خاصة ما تعلق بالتجارة الخارجية، لكن الإحصائيات التي قدمتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من حيث انجازات تبادلات الخارجية للجزائر خلال 2015 تشير إلى عجز في الميزان التجاري ب 13.71 مليار دولار مقابل فائض 4.31 مليار دولار المسجلة خلال 2014، هذا المؤشر يفسر- انخفاض متزامن للواردات والصادرات خلال الفترة ذاتها المذكورة أعلاه.

وكما رأينا كذلك فإن الجزائر تسعى جاهدة لجذب الاستثمارات في كل القطاعات، لكن ما يسجل حقيقة أنها لم تنجح بشكل كبير في تحقيق هذا المطلب خارج قطاع المحروقات، وكذلك لم ترق إلى مستوى الغرض والإمكانيات المتاحة، لكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن القطاع الخاص في الجزائر قد أخذ حصة الأسد وتطور بشكل رهيب على حساب القطاع العمومي وهو ما تشير إليه الإحصائيات الأخيرة.

في الأخير نخلص إلى اقتراح جملة من التوصيات والاقتراحات تتمثل في:

- تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات من أجل تفعيل عملية تميمتها بشكل أكثر فعالية.

- على الجزائر أن تستفيد من عملية الاندماج والعمل على إحياء اتحاد المغرب العربي وتنشيط منطقة التجارة الحرة العربية لزيادة المنافع والمكاسب، وبالتالي تنشيط العمل التصديري.

- العمل على التوسع في الصناعات البترولية، فقد بلغت واردات الجزائر سنة 2017 من منتجات الطاقة والزيوت حوالي 2 مليار دولار، التوسع في هذه الصناعات يخفض تكلفة الواردات كما انه يفتح مجالا للتصدير.

- ضرورة الإسراع في إصلاح القطاعات المصرفية والمالية لتسهيل عملية جذب الاستثمار الأجنبي.

- تنمية العامل البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للظروف المحلية.

- يجب العمل على إبرام كل الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لضمان السير الحسن له، ومن جهة أخرى إقرار مبدأ التعامل بالمثل في مسألة الحماية والترقية باعتباره وسيلة ناجعة لتحويل اقتصادها والنهوض به.

غانس حبيب الرحمان، عبيد أمحمد

توسيع مجالات الاستثمار وخلق فرص جديدة في قطاعات كانت محتكرة من جانب الدولة فيما سبق كالكهرباء والماء والاتصالات.

5. قائمة المراجع:

1.5. الكتب:

- احمد السريتي مُجّد، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.
- طالب مُجّد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
- عادل احمد حشيش ومجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الرابعة، مصر، 1998.
- كامل البكري، الاقتصاد الدولي- التجارة والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
- محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1986.
- Lasary, le commerce international a la portée de tous, Ouvrage imprimé à compte d'auteur. 2002.
- Michel Zerbato, Macroéconomie élémentaire, Armand colin, France ,1996.
- R. Bertrand, Economie Financière Internationale, EDPUF, Paris,1997.

2.5. البحوث الجامعية:

- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2012.
- حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي، دراسة حالة الجزائر، (1998-2008)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010/2011.

المقالات:

- بابا عبد القادر وأجري خيرة، الامتيازات الجبائية ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، العدد الثاني، سبتمبر 2014.
- حمدي فلة وحمدي مريم، الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة المفكر، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مُجّد خيضر بسكرة.
- مُجّد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02.
- مُجّد يوسف، مضمون أحكام الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تطوير الاستثمارات الوطنية والأجنبية، مجلة الإدارة، العدد 23، الجزائر، 2001.
- ناصر مراد، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، العدد 01، 2008.
- قويدري كمال وبلغيث أمينة، محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الإبداع، العدد 01، 2021.

4.5. النصوص القانونية:

- القانون رقم 09/16 المؤرخ في 3 غشت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46 الصادر بتاريخ 03 غشت 2016.
- القانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 50 صادرة بتاريخ 28 جويلية 2022.